

تقوم بإنجاز كل مشروع أو مشاريع بحث، فرقة بحث أو أكثر، تنشأ لهذا الغرض.

المادة 10 : تعكس البرامج الوطنية للبحث إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، في شكل مجموعة متماسكة من الأهداف والأعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وبهذه الصفة، تنصب البرامج الوطنية للبحث المتعلقة بالفترة الخماسية 1998 - 2002 على ما يأتي :

- الفلاحة والتغذية،
- الموارد المائية،
- البيئة،
- التنقيب عن المواد الأولية واستغلالها،
- تثمين المواد الأولية والصناعات،
- العلوم الأساسية،
- الطاقة والتقنيات النووية،
- الطاقات المتجددة،
- تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية،
- التكنولوجيا الصناعية،
- البيوتقنية،
- التكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها،
- البناء وال عمران،
- السكن،
- الصحة،
- النقل،
- التربية والتكوين،
- الشباب والرياضة،
- اللغة العربية،
- الترجمة،

العالي ومراكز البحث العلمي التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية، ومؤسسات البحث العلمي الأخرى، كما تتضمن الاعتمادات الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث المذكورة في المادة 10 أدناه.

المادة 6 : يجب على المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك تحفيزات وتشجيعات تحدّد سنوياً بموجب قوانين المالية.

على الدوائر الوزارية والمؤسسات الخاصة، كل فيما يخصها، اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار الهياكل التابعة لها.

الباب الثاني

البرمجة الوطنية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 7 : تدرج البرمجة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة.

المادة 8 : تحدّد برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في مفهوم هذا القانون، للفترة الخماسية 1998 - 2002، وتحدّد طرق تنفيذها في مخططات سنوية.

يعتبر المخطط السنوي أداة ضبط وتقييم للبرمجة، ويسمح بتحقيق الانسجام في اختيار الأهداف.

المادة 9 : لتجسيد الأهداف المحددة في المادة 3 أعلاه، تنظّم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث.

يمكن أن تكون هذه البرامج ذات طابع قطاعي أو مشترك بين القطاعات و / أو ذات طابع خاص.

ينقسم كل برنامج إلى ميادين، وكل ميدان إلى محاور، وكل محور إلى مواضيع، وكل موضوع إلى مشاريع بحث.